دراســـات

الشرعيـــة الرمزيـــة والروايـــة الإقليميـــة في الصراع السعودي– الحوثي (2015- 2026)

بقلـــم
بختيـــار أحمـــد صالـــح
باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

لم يعد الصراع السعودي– الحوثي مجرد مواجهة عسكرية بين دولة إقليمية ذات ثقل سياسي وديني واقتصادي، وحركة مسلحة تسيطر على جزء مهم من الأراضي اليمنية، بل تحول تدريجياً إلى صراع متعدد المستويات تتداخل فيه الشرعية السياسية، والهوية الدينية، والرمزية الدينية، والرواية الإعلامية، والتنافس على تمثيل القضايا العربية والإسلامية.

منذ انطلاق التدخل العسكري السعودي في اليمن عام 2015، سعت الرياض إلى تقديم نفسها باعتبارها الطرف المدافع عن الشرعية اليمنية، والأمن العربي، واستقرار المنطقة. واستندت في ذلك إلى مجموعة من عناصر القوة، أبرزها مكانتها الدينية بوصفها الدولة التي تحتضن الحرمين الشريفين، وعلاقاتها الدولية، وقدراتها العسكرية والاقتصادية، ونفوذها الإعلامي والدبلوماسي.

في المقابل، عملت حركة أنصار الله على تطوير خطاب سياسي وإعلامي يتجاوز حدود الصراع اليمني، من خلال تقديم نفسها بوصفها حركة مقاومة للنفوذ الخارجي، ومدافعة عن السيادة اليمنية، ثم بوصفها طرفاً عسكرياً يساند القضية الفلسطينية في مواجهة "إسرائيل".

وقد مثّلت حرب غزة منذ تشرين الأول 2023 نقطة تحول مهمة في هذه الاستراتيجية؛ إذ استطاعت الحركة الانتقال من موقع الفاعل المحلي المرتبط بالحرب اليمنية إلى موقع الفاعل الإقليمي الذي يمتلك قدرة على التأثير في أمن البحر الأحمر والملاحة الدولية، وعلى مخاطبة قطاع من الرأي العام العربي والإسلامي من خلال القضية الفلسطينية.

لكن هذا التحول لم يكن دليلاً على نشوء شرعية سياسية شاملة للحركة، وإنما أدى إلى إنتاج نوع مختلف من القبول، يمكن تسميته الشرعية الرمزية المرتبطة بالقضية.

وتناقش الدراسة كيف تأثرت هذه الشرعية بالتصعيد الإقليمي خلال عام 2026، خصوصاً مع انتقال المواجهة إلى استهداف المصالح السعودية، وعودة العمليات العسكرية المباشرة بين الطرفين، وتطور التحالفات الأمنية الإقليمية.

وتنطلق الدراسة من الأطروحة الآتية: إن القدرة على اكتساب الشرعية الرمزية لا تعني امتلاك الشرعية السياسية، كما أن امتلاك الدولة للشرعية الرسمية والمكانة الدينية لا يمنحها بالضرورة احتكار تشكيل الرأي العام الإقليمي.

وتخلص الدراسة إلى أن الصراع دخل مرحلة جديدة لم تعد فيها السيطرة على الخطاب كافية، بل أصبحت شرعية الطرفين مرتبطة بصورة متزايدة بمدى اتساق الخطاب مع الممارسة، خصوصاً في ملفات حماية المدنيين، واحترام السيادة، والتعامل مع القضية الفلسطينية، وتأثير العمليات العسكرية على الاستقرار الاقتصادي والإقليمي.

1. إشكالية الدراسة

تطرح الحالة اليمنية سؤالاً مهماً في الدراسات السياسية والاستراتيجية وهي **كيف يستطيع فاعل مسلح غير**

حكومي، لا يمتلك اعترافاً دولياً شاملاً ولا مؤسسات دولة مكتملة، أن يكتسب حضوراً رمزياً يتجاوز حدود سيطرته الجغرافية، وأن ينافس دولة إقليمية تمتلك مكانة دينية وتاريخية ومؤسسات سياسية واقتصادية واسعة؟

تكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة عند دراسة العلاقة بين المملكة العربية السعودية وحركة أنصار الله؛ لأن التنافس بينهما لا يتعلق فقط بالسيطرة على الأراضي اليمنية أو إدارة التوازنات العسكرية، بل يتصل أيضاً بمن يمتلك القدرة على تعريف الصراع أمام الجمهور العربي والإسلامي.

فالسعودية تحاول تقديم الصراع ضمن إطار حماية الدولة اليمنية المعترف بها دولياً، ومواجهة التهديدات الأمنية المرتبطة بالجمهورية الاسلامية في إيران، وحماية أمن الخليج والبحر الأحمر.

ما الحوثيون فيعملون على تقديم الصراع ضمن إطار مقاومة التدخل الخارجي، والدفاع عن السيادة اليمنية، ومواجهة "إسرائيل" والولايات المتحدة، ومناصرة القضية الفلسطينية.

وبذلك أصبح الطرفان يتنافسان على إنتاج روايتين مختلفتين للشرعية، تتجاوزان حدود اليمن إلى المجال الإقليمي.

2. السؤال الرئيسي

ما العوامل التي تفسر قدرة حركة أنصار الله على اكتساب شرعية رمزية إقليمية رغم محدودية الاعتراف السياسي والدولي بها، وما تأثير التحولات العسكرية والسياسية خلال عام 2026 **في قدرة السعودية والحوثيين على فرض روايتهما بشأن طبيعة الصراع؟**

3. الأسئلة الفرعية

أ. ما دور المكانة الدينية السعودية في تشكيل الشرعية الإقليمية؟

ب. كيف تحولت الهوية المذهبية من عنصر تعبئة داخلية إلى أداة في الصراع الإقليمي؟

ج. كيف وظّف الحوثيون القضية الفلسطينية لإعادة تقديم أنفسهم خارج الإطار اليمني؟

د. إلى أي مدى تعكس استطلاعات الرأي تأييداً للحوثيين، أم مجرد رضا عن دورهم في مواجهة "إسرائيل"؟

هـ. كيف تؤثر الممارسات الداخلية للحوثيين، خصوصاً في تعز، في مصداقية خطابهم السياسي؟

و. هل أدى استهداف المصالح السعودية إلى إضعاف الرصيد الرمزي الذي اكتسبته الحركة من حرب غزة؟

ز. ما انعكاسات التحالفات الدفاعية الجديدة على مستقبل التنافس بين الروايتين؟

4. فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن الشرعية الرمزية للحوثيين لم تنشأ نتيجة التحول إلى حركة ذات قبول سياسي شامل، بل نتيجة قدرتهم على ربط نشاطهم العسكري بقضية تحظى بقبول واسع في المجتمعات العربية والإسلامية. وفي المقابل، فإن السعودية، رغم امتلاكها أدوات الشرعية الرسمية والدينية، لم تتمكن دائماً من تحويل هذه الأدوات

إلى احتكار كامل للرواية الإقليمية بشأن الصراع اليمني.وتفترض الدراسة أيضاً أن هذا الرصيد الرمزي يظل مشروطاً بالسلوك، وأن الانتقال من مواجهة "إسرائيل" إلى استهداف دولة عربية، مع استمرار الانتهاكات الداخلية، يضع الحركة أمام اختبار حقيقي لقدرتها على الحفاظ على شرعيتها الرمزية.

الإطار النظري والمفاهيمي

1. الشرعية السياسية والشرعية الرمزية من الضروري التمييز بين مفهومين أساسيين:

أ. الشرعية السياسية والمؤسسية: تتعلق بمدى الاعتراف بسلطة سياسية معينة من قبل المؤسسات الدستورية والدولية، وقدرتها على ممارسة الحكم ضمن إطار قانوني وسياسي مقبول. في الحالة اليمنية، تمتلك الحكومة المعترف بها دولياً رصيداً من الشرعية القانونية والدبلوماسية، بينما تمارس حركة أنصار الله سلطة فعلية في مناطق واسعة من البلاد دون أن يعني ذلك حصولها على اعتراف دولي مماثل.

ب. الشرعية الرمزية: تتعلق بقدرة الفاعل على اكتساب مكانة معنوية لدى جمهور معين، نتيجة ارتباطه بقضية أو قيمة أو هوية تحظى بقبول اجتماعي. قد يكتسب فاعل مسلح مكانة رمزية بسبب مقاومته قوة خارجية، أو دفاعه عن قضية وطنية، أو تبنيه موقفاً سياسياً يحظى بالتعاطف الشعبي. لكن هذه المكانة لا تعني بالضرورة أن الجمهور يقبل نظامه السياسي أو ممارساته الداخلية.

2. التمييز بين ثلاثة مستويات من التأييد: تقدم الدراسة تمييزاً تحليلياً مهماً لفهم طبيعة التأييد الذي حصل عليه الحوثيون:

نوع التأييد	مضمونه	دلالته السياسية
تأييد القضية	دعم فلسطين ورفض الحرب "الإسرائيلية"	قبول الموقف من القضية
تأييد الدور	تقدير العمليات التي تستهدف "إسرائيل" أو مصالحها	قبول وظيفة محددة للفاعل
تأييد المشروع	قبول النظام السياسي والفكري للحوثيين	شرعية سياسية أوسع

تكمن أهمية هذا التمييز في أن الخلط بين المستويات الثلاثة يؤدي إلى استنتاجات غير دقيقة.فالشخص الذي يؤيد استهداف السفن المرتبطة "بإسرائيل" قد لا يؤيد الحوثيين سياسياً، وقد يعارض تدخلاتهم العسكرية في اليمن، ويرفض سياساتهم الداخلية.ومن هنا، فإن ارتفاع مستوى الرضا عن الدور الفلسطيني لا يمكن اعتباره دليلاً مباشراً على قبول المشروع الحوثي.

3. القوة الناعمة والقوة السردية: تستند السعودية إلى عناصر القوة الناعمة التي تشمل المكانة الدينية للحرمين الشريفين، النفوذ الاقتصادي والاستثماري، العلاقات الدبلوماسية، المؤسسات الإعلامية والثقافية، القدرة على التأثير في المؤسسات الإقليمية والدولية. أما الحوثيون فيعتمدون على أدوات مختلفة كالخطاب المقاوم، الرموز الدينية والسياسية، الإعلام التعبوي، العمليات العسكرية ذات التأثير الإعلامي، الربط بين الصراع المحلي والقضايا الإقليمية وهنا يظهر الفرق بين القوة الناعمة التقليدية والقوة السردية.فالقوة الناعمة تعتمد على الجاذبية والصورة الإيجابية، بينما تعتمد القوة السردية على القدرة على تحديد معنى الأحداث وتفسيرها وتقديم إطار أخلاقي وسياسي لها. وقد يفتقر الفاعل إلى الموارد الاقتصادية والمؤسساتية، لكنه يستطيع امتلاك تأثير سردي يتجاوز قدراته المادية.

4. الشرعية القائمة على المقاومة: تقدم أدبيات الحركات المسلحة مفهوماً مهماً يتمثل في إمكانية اكتساب الجماعات المسلحة نوعاً من القبول من خلال مقاومة قوة خارجية. لكن هذا القبول يظل مشروطاً بعوامل متعددة كطبيعة الخصم الذي تواجهه الحركة، مدى قبول القضية التي تدافع عنها، مستوى الخسائر المدنية الناتجة عن عملياتها، مدى اتساق خطابها مع سلوكها الداخلي، وقدرتها على تقديم نموذج حكم مقبول للسكان. وبالتالي فإن المقاومة لا تمنح شرعية غير محدودة، بل تخلق رصيداً رمزياً يمكن أن يتوسع أو يتراجع وفقاً لسلوك الفاعل.

الخلفية التاريخية للصراع السعودي– الحوثي (2015–2022)

1. التدخل العسكري وإعادة تعريف الصراع: بدأ التدخل العسكري للتحالف بقيادة السعودية في 26 آذار 2015، بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء وتوسعهم العسكري باتجاه المحافظات الجنوبية. قدمت الرياض تدخلها باعتباره استجابة لطلب الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، ووسيلة لإعادة السلطة الشرعية ومنع انهيار الدولة اليمنية أمام التوسع الحوثي. لكن الحوثيين عملوا على إعادة تعريف التدخل باعتباره عدواناً خارجياً على اليمن، مستفيدين من الأضرار الإنسانية والاقتصادية الناتجة عن الحرب والضربات الجوية والقيود المفروضة على الموانئ والمنافذ. وهكذا ظهر تنافس مبكر بين روايتين: الرواية السعودية: استعادة الشرعية وحماية الأمن الإقليمي. و الرواية الحوثية: مقاومة العدوان والدفاع عن السيادة اليمنية. لم يكن هذا التنافس إعلامياً فقط، بل انعكس على مواقف قطاعات من المجتمع اليمني والعربي.

2. العامل المذهبي وحدود فاعليته: من الأخطاء التحليلية تفسير الصراع اليمني باعتباره صراعاً مذهبياً نشأ بصورة مكتملة منذ بدايته.فقد أشار الباحث فارع المسلمي في دراسة صادرة عن مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية عام 2016 إلى أن جذور الحرب كانت مرتبطة بصراع داخلي على السلطة والنفوذ، وأن الاستقطاب

المذهبي تصاعد مع اتساع الحرب والتدخل العسكري الإقليمي. وهذا يعني أن المذهبية لم تكن التفسير الوحيد للصراع، بل تحولت تدريجياً إلى أداة لتعبئة الجماهير وتحديد هوية الخصوم. ومن الناحية الاستراتيجية، استفاد الحوثيون من تقديم أنفسهم بوصفهم حركة يمنية تواجه تدخلاً عسكرياً خارجياً، بينما استفادت الرياض من تقديم المواجهة باعتبارها جزءاً من احتواء النفوذ الإيراني. لكن تحويل الصراع إلى مواجهة مذهبية حمل مخاطر للطرفين: توسيع الانقسام الاجتماعي اليمني، تقليص فرص التسوية السياسية، تعزيز الاستقطاب الإقليمي، وتحويل الخلاف السياسي إلى صراع هويات يصعب احتواؤه.

3. توظيف المكانة الدينية السعودية: تمتلك السعودية ميزة رمزية لا تتوفر لمعظم الدول الإقليمية، تتمثل في احتضانها مكة المكرمة والمدينة المنورة. وقد حاولت الرياض توظيف هذه المكانة في مواجهة الحوثيين، ومن أبرز الأمثلة حادثة الصاروخ الذي أعلنت السعودية اعتراضه في 27 تشرين الأول 2016، وقالت إنه كان 3.متجهاً نحو مكة المكرمة. عقدت منظمة التعاون الإسلامي اجتماعاً استثنائياً في مكة في 17 تشرين الثاني 2016، وأصدرت قراراً بشأن الحادثة. في المقابل، نفت قيادة حوثية مسؤوليتها عن استهداف مكة، ورفضت الرواية السعودية. توضح هذه الحادثة أن السعودية امتلكت قدرة كبيرة على تحويل الحدث إلى قضية دينية إقليمية، لكنها لا تثبت أن هذه القدرة أنتجت عزلاً شعبياً دائماً للحوثيين. فالاستجابة الدبلوماسية والدينية الرسمية تختلف عن اتجاهات الرأي العام، ولا يمكن استخدام الأولى بوصفها دليلاً كافياً على الثانية.

4. مأزق الشرعية لدى الطرفين: مع استمرار الحرب، ظهرت مشكلة متبادلة: السعودية امتلكت الشرعية الدولية والدعم الدبلوماسي، لكنها واجهت انتقادات متعلقة بالكلفة الإنسانية للحرب والنتائج السياسية للتدخل. والحوثيون امتلكوا السيطرة الفعلية على مؤسسات ومناطق سكانية مهمة، لكنهم واجهوا إشكالات تتعلق بالاحتكار السياسي، وحقوق الخصوم، وإدارة الاقتصاد، والحريات العامة. وبالتالي لم يتمكن أي من الطرفين من تحويل أدوات القوة المتاحة لديه إلى شرعية شاملة داخل المجتمع اليمني. وهذا ما يفسر استمرار الصراع رغم سنوات التدخل العسكري والتفوق الاقتصادي والدبلوماسي السعودي.

حرب غزة والبحر الأحمر وإعادة إنتاج الشرعية الحوثية (2023–2025)

1. حرب غزة بوصفها نقطة تحول استراتيجية: مثلت حرب غزة التي بدأت في 7 تشرين الأول 2023 فرصة سياسية وإعلامية مهمة لحركة أنصار الله. فقد انتقلت الحركة من خطاب يركز أساساً على مواجهة السعودية والولايات المتحدة داخل اليمن إلى خطاب يربط نشاطها العسكري بالقضية الفلسطينية ومواجهة "إسرائيل". لم يكن هذا التحول مجرد تغيير في مضمون الخطاب، بل مثّل توسعاً في المجال الجغرافي والسياسي الذي تتحرك ضمنه الحركة. قبل حرب غزة، كان من الصعب على الحوثيين تجاوز الصورة المرتبطة بالحرب اليمنية والانقسام الداخلي. أما بعد الحرب، فقد أصبح بإمكانهم مخاطبة جمهور إقليمي يتابع التطورات الفلسطينية، ويبحث عن مواقف عملية من الدول والحركات السياسية تجاه العمليات "الإسرائيلية". **وقد استندت الحركة إلى ثلاثة عناصر:**

العنصر الأول: الفراغ في التمثيل السياسي. أدى الغضب الشعبي العربي من العمليات الإسرائيلية إلى وجود فجوة بين مواقف قطاعات من الجمهور وبين ما اعتبرته تلك القطاعات استجابات حكومية عربية محدودة. استطاع الحوثيون استثمار هذه الفجوة عبر تقديم أنفسهم باعتبارهم طرفاً مستعداً لتحمل كلفة عسكرية واقتصادية دعماً للفلسطينيين.

العنصر الثاني: تحويل الجغرافيا إلى أداة سياسية. أعطى موقع اليمن الجغرافي بالقرب من مضيق باب المندب والبحر الأحمر الحركة، فرصة لاستخدام القوة العسكرية في مجال يتجاوز الحدود اليمنية. وهكذا تحولت العمليات البحرية إلى أداة لإظهار قدرة الحركة على التأثير في التجارة الدولية وأمن الملاحة.

العنصر الثالث: إعادة صياغة الهوية السياسية. لم يعد الخطاب الحوثي يقتصر على مقاومة التدخل السعودي، بل أصبح يقدم الحركة بوصفها جزءاً من محور إقليمي لمواجهة "إسرائيل" والولايات المتحدة. وهذا الانتقال عزز حضورها الإعلامي، لكنه زاد أيضاً ارتباط صورتها بالتحالفات الإقليمية والصراع الإيراني– الأمريكي.

2. ماذا تقول استطلاعات الرأي؟ تحتاج دراسة التأثير الرمزي لحرب غزة إلى استخدام مؤشرات استطلاعية، مع التمييز بين طبيعة كل مؤشر والجمهور الذي يقيسه.

مؤشرات الرأي العام العربي 2025

- **80%** يعتبرون القضية الفلسطينية قضية عربية جماعية.
- 87% يرفضون اعتراف بلدانهم "بإسرائيل".
- 70% يتابعون أخبار الحرب على غزة.
- 15 دولة شملها المؤشر العربي لعام 2025.

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مؤشر الرأي العام العربي 2025. أُجري العمل الميداني بين تشرين الثاني 2024 وآب 2025.

هذه الأرقام تؤكد وجود بيئة اجتماعية عربية واسعة تتبنى موقفاً داعماً للقضية الفلسطينية ورافضاً للاعتراف "بإسرائيل". لكنها لا تثبت أن هذه البيئة تؤيد الحوثيين سياسياً أو توافق على مشروعهم في اليمن. وهنا يجب الانتقال إلى مؤشر مختلف، هو استطلاعات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. ففي الاستطلاع رقم 97، الذي نشره المركز عام 2026، بلغ مستوى الرضا الفلسطيني عن الدور الحوثي 61%، بواقع 63% في الضفة الغربية و58% في قطاع غزة. وهذا المؤشر يتعلق بتقييم الفلسطينيين لأداء الفاعلين الإقليميين، وليس بقياس التأييد السياسي للحوثيين بين جميع العرب أو اليمنيين.

الاستنتاج: اكتسب الحوثيون رصيداً رمزياً من خلال ارتباطهم بالقضية الفلسطينية، لكن الأدلة المتاحة تدعم فرضية قبول الدور أكثر مما تدعم فرضية قبول المشروع السياسي.

3. البحر الأحمر، من القوة الرمزية إلى التأثير الجيوسياسي: شكلت العمليات البحرية الحوثية تحولا في طبيعة الصراع؛ إذ لم تعد الحركة تعتمد فقط على قدرتها في السيطرة على الأراضي اليمنية أو إطلاق الصواريخ باتجاه

"إسرائيل"، بل أصبحت قادرة على التأثير في أحد أهم الممرات البحرية للتجارة الدولية. **ومن منظور استراتيجي، يمكن قراءة هذه العمليات على ثلاثة مستويات:**

المستوى العسكري: إثبات امتلاك قدرات صاروخية وبحرية وطائرات مسيرة تستطيع تهديد حركة الملاحة.

المستوى الاقتصادي: رفع المخاطر والتكاليف المرتبطة بالنقل البحري والتأمين وتحويل بعض خطوط التجارة.

المستوى السياسي: فرض الحركة نفسها على أجندة القوى الدولية بوصفها طرفاً لا يمكن تجاهله في معادلات أمن البحر الأحمر.

لكن هذه المكاسب حملت في الوقت نفسه مخاطر استراتيجية. فكلما اتسعت دائرة الاستهداف، ازدادت احتمالات تشكيل تحالفات عسكرية ضد الحركة، واتسعت الفجوة بين خطاب الدفاع عن فلسطين وبين الأضرار الاقتصادية التي يمكن أن تصيب دولاً ومجتمعات لا تشارك في الحرب.

4. التوظيف الداخلي لحرب غزة: لا ينبغي تفسير التدخل الحوثي في حرب غزة من زاوية التضامن الخارجي وحده. فثمة بعد داخلي يتعلق بشرعية السلطة وإدارة المجتمع في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

تواجه الحركة تحديات تتعلق بالاقتصاد، والرواتب، والضرائب، والخدمات العامة، والعلاقة مع القوى السياسية والقبلية والاجتماعية. وقد وفرت الحرب فرصة لإعادة توجيه الاهتمام الشعبي نحو مواجهة خارجية، وتعبئة المجتمع من خلال فعاليات جماهيرية وخطاب تعبوي واسع. ويرى المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية أن التدخلات العسكرية الغربية ضد الحوثيين ساهمت في تقوية الحركة في بعض الجوانب، رغم أن سيطرتها العسكرية لم تتحول إلى شرعية وطنية شاملة. كما يشير التحليل إلى إخفاقات الحكم الحوثي، بما في ذلك عدم انتظام دفع الرواتب، وضعف الخدمات، والضرائب، ورفض التعددية السياسية. ومن هنا، يمكن طرح فرضية أن حرب غزة حققت للحركة فائدتين متداخلتين: تعزيز حضورها الإقليمي بوصفها طرفاً مرتبطاً بالقضية الفلسطينية. وتعزيز قدرتها على التعبئة الداخلية وإعادة تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع في مناطق سيطرتها.

عام 2026 والتحول من المنافسة السردية إلى المواجهة الإقليمية المباشرة

1. تغير طبيعة البيئة الإقليمية: شهد عام 2026 تحولاً مهماً في البيئة الأمنية الإقليمية مع اندلاع الحرب الأمريكية–"الإسرائيلية" على الجمهورية الاسلامية في إيران في 28 شباط. وأدى ذلك إلى إعادة ترتيب أولويات عدد من الأطراف الإقليمية، ورفع مستوى المخاطر على الممرات البحرية والمنشآت النفطية والبنية التحتية الحيوية. وفي هذه البيئة، لم تعد المواجهة السعودية– الحوثية معزولة عن الحرب الأوسع، بل أصبحت مرتبطة بالتوازنات بين الجمهورية الاسلامية في إيران والولايات المتحدة و"إسرائيل"، وبمواقف الدول الخليجية والقوى الإقليمية. وتشير إحاطة الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن في 15 أيلول 2026 إلى تصاعد التوتر حول مضيق باب المندب، مع تقدم الحوثيين باتجاه المضيق ووقوع مواجهات على الساحل الغربي اليمني. وهذا التطور يعكس انتقال البحر الأحمر من مجرد مسرح للضغط على "إسرائيل" إلى مجال تنافس أمني إقليمي أوسع.

2. انتقال الاستهداف إلى السعودية: تمثل عودة استهداف الأراضي والمصالح السعودية نقطة تحول في المعادلة الرمزية. ففي المرحلة السابقة، كان الحوثيون يقدمون عملياتهم باعتبارها جزءاً من مواجهة "إسرائيل" ودعم الفلسطينيين، وهي رواية تمتلك قابلية واسعة للتفاعل مع قطاعات من الرأي العام العربي. لكن عندما يتحول الاستهداف إلى دولة عربية، خصوصاً السعودية، تتغير طبيعة السؤال السياسي: هل ما زالت العمليات جزءاً من مواجهة "إسرائيل"، أم أصبحت جزءاً من صراع إقليمي تتجاوز أهدافه القضية الفلسطينية؟ إن هذا التحول يمنح الرياض فرصة لإعادة تقديم نفسها بوصفها دولة تتعرض لاعتداءات تستهدف أمنها وسيادتها وبنيتها الاقتصادية. وقد وثقت وكالة رويترز في 9 تشرين الثاني 2026 تعرض مبنى تابع لشركة أرامكو في الرياض لأضرار نتيجة حطام هجوم حوثي، مع إعلان السلطات السعودية عدم وقوع إصابات، وإعلان التحالف اعتراض صواريخ حوثية. وهذا الحدث مهم لأنه يعيد القضية إلى إطار الأمن الوطني السعودي، ويحد من قدرة الحوثيين على حصر تفسير عملياتهم في سياق القضية الفلسطينية.

3. اتفاق مكة للدفاع المشترك و الدلالة الاستراتيجية: في 7 آب 2026، وقعت السعودية وتركيا وباكستان اتفاق مكة للدفاع المشترك. ونص الإعلان الرسمي على أن أي اعتداء مسلح على إحدى الدول الثلاث يُعد اعتداءً عليها جميعاً، مع تعزيز التعاون الدفاعي في مختلف المجالات. لا يمكن اختزال الاتفاق في مواجهة الحوثيين وحدهم، فهو يعكس تحولاً أوسع في التفكير الأمني السعودي، باتجاه تنويع الشراكات الدفاعية وتوسيع شبكة الردع الإقليمي. **ويمكن تحديد أهم دلالاته في الآتي:**

أ. توسيع قاعدة الردع: تسعى السعودية إلى إظهار أن أمنها ليس مسؤولية منفردة، وأن الاعتداء على أراضيها يمكن أن تكون له تبعات تتجاوز العلاقة الثنائية مع الحوثيين.

ب. إعادة بناء التوازن الإقليمي: يمثل انضمام تركيا وباكستان إلى هذا الترتيب مؤشراً على تقارب المصالح الأمنية بين ثلاث دول ذات ثقل عسكري وسياسي وإسلامي.

ج. إعادة توظيف المكانة الدينية: إن انعقاد الاتفاق في مكة يمنحه دلالة رمزية إضافية، حيث تتقاطع الجغرافيا الدينية مع المصالح الدفاعية.

لكن من المهم عدم المبالغة في تفسير الاتفاق باعتباره تحالفاً عسكرياً هجومياً أو دليلاً على مشاركة فورية لقوات الدول الثلاث في اليمن. فالنص الرسمي يحدد إطاراً للتعاون والردع، بينما تتطلب عمليات نشر القوات ترتيبات وقرارات منفصلة.

4. البعد السوري والتحولات في البيئة الأمنية: أشارت تقارير صحفية في تشرين الثاني 2026 إلى استعداد سوريا لإرسال نحو 600 عنصر من القوات الخاصة لدعم الجهود الأمنية السعودية، في سياق التصعيد مع الحوثيين. وتشير التغطية التي نشرها مركز مجلس العلاقات الخارجية إلى وجود حديث عن دعم سوري للجهود السعودية

على الحدود، بالتزامن مع التصعيد العسكري في اليمن. والأهمية الاستراتيجية لهذا التطور لا تكمن في عدد القوات وحده، بل في احتمال تشكل شبكة دعم أمني إقليمية أوسع لمواجهة التهديدات الصاروخية والبحرية.

5. كيف تؤثر هذه التحولات في الشرعية الرمزية؟ يمكن القول إن حرب 2026 وضعت الحوثيين أمام معضلة استراتيجية:

أ. استمرار استهداف "إسرائيل" يحافظ على جزء من الرصيد الرمزي المرتبط بفلسطين.

ب. توسيع العمليات ضد السعودية يضع الحركة أمام اتهام بتوسيع الحرب ضد دولة عربية.

ج. تهديد المنشآت النفطية والموانئ يربط الحركة مباشرة بالمخاطر الاقتصادية الإقليمية.

د. اتساع التحالفات الدفاعية ضدها قد يعيد تقديمها بوصفها مصدراً لعدم الاستقرار الإقليمي.

وهنا يظهر التناقض بين النجاح الإعلامي السابق والتحديات الجديدة. فالحركة التي استفادت من تقديم نفسها باعتبارها طرفاً يدافع عن قضية عربية واسعة، أصبحت مطالبة بتفسير أسباب استهداف المصالح الاقتصادية لدولة عربية، ومدى ارتباط هذه العمليات بتحقيق أهداف فلسطينية مباشرة.

تعز بوصفها اختباراً لمصداقية الخطاب الحوثي

1. التناقض بين الخطاب الخارجي والممارسة الداخلية: تعد محافظة تعز من أهم الحالات التي يمكن من خلالها قياس الفجوة بين الخطاب السياسي الحوثي والممارسة الميدانية. فالحركة تقدم نفسها باعتبارها مدافعة عن المظلومين ورافضة للحصار والتجويع والتدخل الخارجي، لكن الوضع الإنساني في تعز يطرح تساؤلات جدية بشأن مدى التزامها بهذه المبادئ في المناطق التي تمارس فيها سلطة فعلية. في 20 تشرين الأول 2026، حذر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك من مخاطر تطويق تعز وإغلاق طريق الإمداد الرئيسي الذي يربط المدينة بعدن. ووفق بيانات مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قُتل 32 مدنياً في محافظة تعز بين 1 آب و19 تشرين الأول، بينهم 14 طفلاً وتسع نساء، وأصيب 115 مدنياً. كما وثقت منظمة العفو الدولية مخاطر نقص الوقود والإمدادات الغذائية والطبية، وحذرت من التداعيات الإنسانية لإغلاق الطرق. وأشارت هيومن رايتس ووتش في 26 تشرين الأول إلى أن قوات الحوثيين فجرت جزءاً من طريق هيجة العبد في 18 تشرين الأول، بما أثر في حركة المدنيين والإمدادات. الأبعاد السياسية لقضية تعز تتجاوز أهمية تعز الجانب الإنساني، لأنها تمثل اختباراً لمصداقية المشروع السياسي الحوثي. فإذا كانت الحركة تقدم نفسها باعتبارها مدافعة عن الحقوق والسيادة ورفض الحصار، فإن ممارساتها في المناطق التي تسيطر عليها تصبح جزءاً أساسياً من تقييم شرعيتها. **ويمكن تحليل هذه المسألة عبر ثلاثة مستويات:**

المستوى الأخلاقي: هل يمكن للفاعل أن يكتسب شرعية رمزية خارجية من خلال الدفاع عن قضية إنسانية، بينما يتعرض المدنيون في مناطق سيطرته لقيود تمس احتياجاتهم الأساسية؟

المستوى السياسي: هل يستطيع خطاب المقاومة أن يعوض غياب التعددية السياسية والمشاركة المجتمعية؟

المستوى الاستراتيجي: هل تؤدي الممارسات الداخلية إلى تقليص قدرة الحركة على مخاطبة الجمهور العربي خارج قواعدها المؤيدة؟

2. حدود التأثير الخارجي للانتهاكات الداخلية: لا تؤدي الانتهاكات الداخلية بالضرورة إلى انهيار الرصيد الرمزي الخارجي بصورة فورية. فقد يستمر جمهور معين في دعم موقف الحركة من فلسطين، رغم رفضه سياساتها الداخلية. لكن تراكم هذه الانتهاكات يخلق فجوة بين الصورة التي تسعى الحركة إلى إنتاجها وبين صورتها لدى قطاعات أخرى من الجمهور. وهذه الفجوة تصبح أكثر خطورة عندما تتزامن مع استهداف منشآت مدنية واقتصادية في دول أخرى.

المقارنة الاستراتيجية بين الروايتين السعودية والحوثية

يمكن تلخيص التنافس بين الطرفين من خلال مقارنة مصادر الشرعية وأدوات التأثير ونقاط الضعف:

مجال المقارنة	السعودية	الحوثيون
مصدر الشرعية	الاعتراف الدولي ومؤسسات الدولة	السيطرة الفعلية والشرعية الثورية التي تدعيها الحركة
الرصيد الرمزي	الحرمين والمكانة الإسلامية	المقاومة وفلسطين
الأدوات الإعلامية	المؤسسات الرسمية والدبلوماسية والإعلام	التعبئة السياسية والإعلام التعبوي
المجال الجغرافي	الخليج والعالم الإسلامي والعلاقات الدولية	اليمن والبحر الأحمر والفضاء الإعلامي الإقليمي
القوة الاقتصادية	موارد مالية ونفطية واستثمارية كبيرة	موارد محدودة واقتصاد مناطق السيطرة

التحالفات	شراكات دفاعية ودبلوماسية متعددة	علاقات وتحالفات إقليمية مرتبطة بالجمهورية الاسلامية في إيران
نقاط الضعف	تداعيات الحرب والتدخل العسكري والصورة الإقليمية	الانتهاكات الداخلية ومحدودية الاعتراف وتبعات التصعيد

1. نقاط القوة السعودية: تمتلك الرياض أربعة مصادر أساسية للتأثير:

أ. القدرة على بناء تحالفات دولية وإقليمية.

ب. امتلاك موارد اقتصادية وعسكرية كبيرة.

ج. المكانة الدينية المرتبطة بالحرمين.

د. القدرة على التأثير في المؤسسات السياسية والدبلوماسية.

لكن هذه العناصر لا تضمن تلقائياً قبول جميع سياساتها من الرأي العام العربي.

2. نقاط القوة الحوثية تمتلك الحركة عناصر تأثير مختلفة:

أ. القدرة على تعبئة جمهورها الداخلي.

ب. توظيف القضية الفلسطينية في الخطاب الإقليمي.

ج. امتلاك قدرات صاروخية وطائرات مسيرة.

د. الاستفادة من الموقع الجغرافي اليمني.

هـ. القدرة على تحويل عمليات عسكرية محدودة إلى أحداث ذات تأثير إعلامي واسع.

لكن هذه العناصر لا تعوض غياب الاعتراف السياسي الشامل، ولا تزيل المشكلات المرتبطة بالحكم والاقتصاد وحقوق الإنسان.

3. التناقض الأساسي: تستند السعودية إلى قوة مؤسساتية ودينية واقتصادية، بينما يستند الحوثيون إلى قوة رمزية وتعبوية وعسكرية غير متكافئة. لذلك لا يمكن قياس المنافسة بينهما وفق معيار واحد. فالسعودية قد تكون أكثر قوة من الناحية الاقتصادية والدبلوماسية، بينما يتمكن الحوثيون في بعض اللحظات من تحقيق تأثير إعلامي يفوق حجم مواردهم. وهذا يوضح أن القوة المادية والقوة الرمزية لا تتحركان دائماً بالاتجاه نفسه.

التحليل النقدي للفرضيات

الفرضية	التقييم	الدليل التحليلي
الشرعية الدينية الرسمية لا تضمن احتكار الرأي العام	مدعومة	الفجوة بين الاعتراف الرسمي والمواقف الشعبية
عسكرة الخطاب المذهبي تعمق الانقسام	مدعومة	أدبيات مركز صنعاء
القضية الفلسطينية عززت الرصيد الرمزي الحوثي	مدعومة جزئياً	مؤشرات الرأي العام الفلسطيني والعربي
الرضا عن الدور لا يعني تأييد المشروع	مدعومة	اختلاف طبيعة أسئلة الاستطلاعات
السيطرة على المنابر الإعلامية لا تكفي لفرض الرواية	معقولة	تعدد مصادر المعلومات وتنافس السرديات
الممارسات الداخلية تؤثر في الشرعية الخارجية	مدعومة نظرياً وعملياً	ملف تعز وتقارير حقوق الإنسان
استهداف السعودية يضعف الرصيد الفلسطيني للحوثيين	فرضية قوية تحتاج قياساً مباشراً	تغير طبيعة الخصم وتعارض الخطاب مع الممارسة
التحالفات الجديدة تعزز قدرة الردع السعودية	مدعومة مؤسسياً، والنتائج العسكرية لم تُحسم	اتفاق مكة للتعاون الدفاعي

النتيجة العامة: لا تثبت المعطيات أن الرواية السعودية خسرت الصراع بصورة نهائية، كما لا تثبت أن الحوثيين نجحوا في بناء شرعية إقليمية شاملة. الأدق أن الطرفين يمتلكان مصادر مختلفة للشرعية والتأثير، وأن فاعلية هذه المصادر تتغير بحسب طبيعة الأحداث والسلوك الميداني.

التفسير الاستراتيجي للتحول في عام 2026

1. انتقال الصراع من المنافسة على القضية إلى المنافسة على السلوك: يمكن اعتبار عام 2026 مرحلة انتقالية في طبيعة التنافس بين السعودية والحوثيين. ففي المرحلة السابقة، كانت القضية الفلسطينية توفر للحوثيين مجالاً واسعاً للتأثير الرمزي، بينما كانت السعودية تواجه صعوبة في منافسة خطاب المقاومة داخل بيئة عربية تتسم بارتفاع الحساسية تجاه القضية الفلسطينية. لكن اتساع المواجهة لتشمل المصالح السعودية غيّر شروط المنافسة. أصبح الجمهور أمام سؤالين متداخلين: **من يتخذ موقفاً من "إسرائيل" والقضية الفلسطينية؟ ومن يتحمل مسؤولية تهديد أمن الدول العربية واستقرارها الاقتصادي؟** وهذا يعني أن القضية الفلسطينية لم تعد العامل الوحيد المحدد لصورة الحوثيين، بل أصبحت جزءاً من معادلة أوسع تتضمن السيادة والأمن والاستقرار وحماية المدنيين.

2. مفارقة الرصيد الرمزي: يمكن تسمية الوضع الذي تواجهه الحركة بـ(مفارقة الشرعية الرمزية)، فكلما وسعت الحركة عملياتها العسكرية لتأكيد حضورها الإقليمي، ازدادت قدرتها على فرض نفسها في النقاش السياسي والإعلامي. لكن توسيع العمليات يزيد أيضاً احتمالات تحولها إلى مصدر تهديد لدول أخرى، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع القبول الشعبي خارج قواعدها المؤيدة. بمعنى آخر، قد تؤدي زيادة القدرة على فرض الحضور الإقليمي إلى تقليص القدرة على الحفاظ على القبول الإقليمي. وهذه مفارقة مهمة لفهم حدود القوة الرمزية لدى الحركات المسلحة.

3. المعضلة السعودية: في المقابل، تواجه السعودية معضلة مختلفة. فكلما زادت قدرتها على الرد العسكري، قد تعزز صورتها كدولة قادرة على حماية أمنها، لكنها قد تواجه أيضاً مخاطر العودة إلى حرب طويلة في اليمن. أما إذا فضلت ضبط النفس والاحتواء الدبلوماسي، فقد تنجح في تجنب التصعيد، لكنها قد تواجه انتقادات داخلية وإقليمية بشأن قدرتها على الردع. وعليه، فإن التحدي السعودي ليس عسكرياً فقط، بل يتعلق بكيفية الجمع بين الردع العسكري والحفاظ على الشرعية السياسية والدينية.

4. البعد الإيراني: لا يمكن فهم مستقبل الصراع دون إدراج العلاقة بين الحوثيين والجمهورية الاسلامية في إيران ضمن التحليل. فالحوثيون يمتلكون مشروعاً محلياً وجذوراً سياسية واجتماعية يمنية، لكنهم أصبحوا جزءاً من شبكة إقليمية أوسع ترتبط بالجمهورية الاسلامية في إيران. وتتمثل أهمية هذا الارتباط في ثلاثة جوانب:

البعد السياسي: موقع الحركة في الحسابات الإقليمية الإيرانية.

البعد العسكري: التعاون والخبرات والقدرات المرتبطة بتطوير الصواريخ والطائرات المسيرة.

البعد الاستراتيجي: إمكانية توظيف الجغرافيا اليمنية في معادلات الضغط الإقليمية.

لكن اختزال الحركة بالكامل في كونها أداة إيرانية سيكون تبسيطاً؛ إذ يجب التمييز بين المصالح المحلية للقيادة الحوثية وبين المصالح الاستراتيجية الإيرانية، حتى عندما تتقاطع.

السيناريوهات المستقبلية للصراع السعودي– الحوثي

استناداً إلى اتجاهات التصعيد خلال عام 2026، **يمكن تحديد أربعة سيناريوهات رئيسية:**

السيناريو الأول استمرار التصعيد العسكري المحدود: احتمال قائم تستمر الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة والضربات الجوية المتبادلة، دون انتقال كامل إلى حرب برية واسعة.

المؤشرات: استمرار استهداف المنشآت والموانئ، تبادل الضربات الجوية، استمرار الاعتراضات الصاروخية، غياب اتفاق سياسي شامل.

النتيجة المتوقعة: استمرار الاستنزاف الأمني والاقتصادي، مع بقاء الحوثيين فاعلاً إقليمياً مؤثراً، لكن مع ارتفاع كلفة عملياتهم على صورتهم السياسية.

السيناريو الثاني بناء منظومة ردع إقليمية ضد الحوثيين: احتمال مشروط، تتطور اتفاقية مكة بين السعودية وتركيا وباكستان إلى تعاون دفاعي واستخباري أكثر فاعلية، مع دعم إقليمي إضافي في مجالات الدفاع الجوي ومراقبة الممرات البحرية.

المؤشرات: تفعيل آليات التعاون الدفاعي، زيادة تبادل المعلومات الاستخبارية، توسيع التعاون في الدفاع الجوي، دعم أمن الحدود والموانئ والمنشآت النفطية.

النتيجة المتوقعة: رفع كلفة الهجمات الحوثية وتقليص قدرتها على تحقيق تأثير استراتيجي واسع، دون ضمان إنهاء التهديد.

السيناريو الثالث العودة إلى التفاوض والاحتواء: مسار قابل للتحقق، تعود الرياض والحوثيون إلى ترتيبات تهدئة، مدفوعة بارتفاع الكلفة الاقتصادية والعسكرية، وبحاجة الأطراف إلى تجنب فتح جبهة طويلة.

المؤشرات: استئناف الوساطات الإقليمية، تراجع الهجمات على المنشآت النفطية، تفاهمات بشأن الحدود والملاحة، تقدم في ملفات الموانئ والطرق.

النتيجة المتوقعة: تراجع المواجهة العسكرية دون معالجة جميع جذور الصراع اليمني.

السيناريو الرابع اتساع الحرب الإقليمية: الأعلى كلفة، يتحول الصراع إلى جزء من مواجهة أوسع بين الجمهورية الاسلامية في إيران والولايات المتحدة وحلفائها، مع توسع الاستهداف ليشمل البنية التحتية والممرات البحرية والمنشآت الاقتصادية.

المؤشرات: زيادة الهجمات العابرة للحدود، مشاركة عسكرية أوسع من أطراف إقليمية، استهداف منشآت استراتيجية، انهيار ترتيبات التهدئة والوساطة.

النتيجة المتوقعة: تراجع فرص التسوية اليمنية، وارتفاع المخاطر على أمن الخليج والبحر الأحمر والتجارة الدولية.

وهذه السيناريوهات ليست تنبؤات قطعية، بل مسارات تحليلية قابلة للتغير تبعاً لقرارات الأطراف والتطورات الإقليمية.

النتائج الرئيسية للدراسة

1. لم تستطع السعودية تحويل مكانتها الدينية والاعتراف الدولي بها إلى احتكار كامل لتعريف الصراع اليمني في الرأي العام العربي.
2. لم تكن الشرعية الرمزية الحوثية نتاجاً للقدرات العسكرية وحدها، بل ارتبطت بقدرة الحركة على ربط عملياتها بقضايا ذات قبول اجتماعي واسع.
3. مثلت حرب غزة فرصة استراتيجية للحوثيين لتوسيع المجال السياسي والإعلامي للحركة خارج اليمن.
4. لا تعني مستويات الرضا عن الدور الحوثي في فلسطين تأييداً شاملاً لمشروع الحركة السياسي أو نموذج حكمها.
5. تحولت العمليات البحرية إلى وسيلة لإظهار التأثير الجيوسياسي، لكنها حملت في الوقت نفسه مخاطر توسيع المواجهة الدولية.
6. مثلت الممارسات الداخلية، وخصوصاً الوضع الإنساني في تعز، اختباراً مهماً لمصداقية خطاب الحركة.
7. أدى انتقال المواجهة إلى استهداف السعودية إلى تغيير البيئة التي تأسس فيها الرصيد الرمزي الحوثي، وأتاح للرياض فرصة إعادة بناء روايتها حول الأمن والسيادة.
8. يعكس اتفاق مكة للدفاع المشترك توجهاً سعودياً نحو توسيع شبكة الردع الإقليمي، لكنه لا يثبت وحده القدرة على إنهاء التهديد الحوثي.
9. لم يعد مستقبل الشرعية الرمزية لأي من الطرفين مرتبطاً بالخطاب وحده، بل أصبح مرتبطاً بقدرته على تقديم سلوك يتوافق مع المبادئ التي يعلن الدفاع عنها.

الخاتمة والاستنتاج

تكشف دراسة الصراع السعودي– الحوثي خلال الفترة 2015–2026 عن تحول جوهري في طبيعة الشرعية السياسية والرمزية في النزاعات الإقليمية المعاصرة. فقد أثبتت التجربة أن امتلاك الدولة للشرعية الرسمية والمكانة الدينية والموارد الاقتصادية لا يمنحها بالضرورة القدرة على احتكار الرواية السياسية، كما أن امتلاك حركة مسلحة القدرة على مقاومة قوة إقليمية أو توظيف قضية تحظى بتأييد شعبي واسع لا يمنحها تلقائياً شرعية سياسية شاملة.

استطاع الحوثيون خلال حرب غزة الاستفادة من القضية الفلسطينية لإعادة تقديم أنفسهم باعتبارهم فاعلاً إقليمياً يتجاوز حدود اليمن. لكن هذه المكانة بقيت مرتبطة بالقضية التي استندت إليها، ولم تتحول بالضرورة إلى

قبول شامل بمشروع الحركة السياسي أو ممارساتها الداخلية.

وفي المقابل، لم تفقد السعودية عناصر قوتها الرمزية والمؤسساتية، لكنها واجهت تحدياً يتعلق بقدرتها على تحويل تلك العناصر إلى تأثير شعبي يتناسب مع حجم مكانتها الإقليمية.

أما تطورات عام 2026 فقد أضافت متغيراً جديداً إلى المعادلة، يتمثل في انتقال المواجهة إلى استهداف المصالح السعودية، وتوسع الترتيبات الدفاعية الإقليمية، وعودة الملفات الإنسانية اليمنية إلى واجهة النقاش السياسي.

ومن هنا، **فإن أهم استنتاج نظري تقدمه هذه الدراسة هو:**

الشرعية الرمزية ليست ملكية ثابتة للفاعل السياسي، وإنما رصيد اجتماعي متغير، يرتبط بالقضية التي يدافع عنها، وبطبيعة الخصم الذي يواجهه، وبمدى اتساق ممارساته مع القيم التي يعلن تمثيلها.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الصراع السعودي– الحوثي لم يعد مجرد صراع على من يمتلك القوة العسكرية الأكبر، بل أصبح صراعاً على من يستطيع المحافظة على المصداقية السياسية والأخلاقية أمام الجمهور الإقليمي.

والطرف الذي سيتمكن من الجمع بين القدرة العسكرية، والشرعية السياسية، والاتساق الأخلاقي، وتقديم نموذج أكثر استقراراً في إدارة المصالح الإقليمية، سيكون الأقدر على التأثير في شكل النظام الأمني والسياسي الذي سيتبلور حول اليمن والبحر الأحمر خلال المرحلة المقبلة.

المصادر والمراجع

1. Al-Muslimi, Farea. (2016). The Politics Driving Yemen's Rising Sectarianism. Sana'a Center for Strategic Studies.

2. Sana'a Center for Strategic Studies. The Houthis: From the Sa'ada Wars to the Saudi-led Intervention.

3. Sana'a Center for Strategic Studies. The Need to Build State Legitimacy in Yemen.

4. European Council on Foreign Relations. The Paradox of Intervention: How US Strikes in Yemen Empowered the Houthis.

5. Sana'a Center for Strategic Studies. Saudi Arabia's Role in Southern Yemen.

6. Arab Center for Research and Policy Studies. (2026). Arab Opinion Index 2025.

7. Palestinian Center for Policy and Survey Research (PCPSR). Public Opinion Poll No. 97.

8. United Nations, Office of the High Commissioner for Human Rights. (20 October 2026).

9. Human Rights Watch. (26 October 2026). Yemen: Houthi Attack on Taizz Road Threatens Lives, Welfare.

10. Amnesty International. (October 2026). Yemen: Huthis Must Open Ta'iz Roads Immediately.

11. United Nations, Department of Political and Peacebuilding Affairs. (15 September 2026).

12. Saudi National Platform. (7 August 2026). Saudi Arabia, Türkiye, and Pakistan Issue Joint Statement of the Makkah Al-Mukarramah Summit for Joint Defence.

13. Union of News Agencies of the OIC. (31 August 2026).

14. كيف تشكلت صورة الحوثيين وما الذي حجبته؟ – ماجد المذحجي، 8 نوفمبر 2026.

15. الخطاب الدعائي للحوثيين في الإعلام: دراسة في الحرب الأيديولوجية والفكرية – برهان أحمد، 10 يونيو 2024.

16. مركز الجزيرة للدراسات: التصعيد السعودي–الحوثي وإعادة تشكيل معادلات الردع في الخليج والبحر الأحمر – محمد عبد العاطي، 29 يوليو 2026.

17. توظيف القضايا القومية في استعادة السيطرة على القرار القبلي: القبيلة اليمنية وتصعيد الحوثيين في البحر الأحمر (2024–2026) – عدنان هاشم، 17 سبتمبر 2026.

18. حرب الرسائل بين الحوثي و"إسرائيل": قراءة مقارنة في وظائف الخطاب وتفاوت الأولويات– هدير عبد المقصود محمود، 9 سبتمبر 2026.

19. الحوثيون في شبكة الفاعلين الإقليميين ومحور المقاومة: الصراع الإيراني "الإسرائيلي" وتحولات الأمن في البحر الأحمر – حبيب البدوي، 1 نوفمبر 2026.